توجهات البحث التربوى فى مصر رؤية الواقع واستشراف المستقبل

ورقة بحثية مقدمة الى

ندوة كلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان

حال البحث التربوى فى مصر

الأثنين 7 ديسمبر 2015

الجلسة الثالثة : دائرة مستديرة حول المستقبل التربوى فى مصر

مشاركة :أ.د. مهنى غنايم

كلية التربية جامعة المنصورة

obeikandi.com

محاور الورقة البحثية :

–تقديم

–العصر الرقمى وتحديات التربية

– –بعض ملامح الواقع التربوى

– واقع توجهات البحث التربوى

–استشراف مستقبل البحث التربوى

بدلا عن المقدمة :

كثيرة هى تلك المشكلات التى تعوق دوما الأصلاح التربوى فى معظم أنحاء العالم فى العصر الرقمى ، هذا العصر الذى يتسم بنمو المعرفة بمتوالية هندسية فى حين أن الأصلاح التربوى يسير بمتوالية عددية ،ويترتب على هذه الفجوة بين نمو المعرفة (بخطى هندسية) والأصلاح التربوى (بخطى عددية) التخلف عن ركب التقدم والتطور التربوى فى كافة جوانب العملية التربوية مما يتسبب فى ضعف المنتج التربوى فى مراحل التعليم المختلفة .

وتحاول كثير من الدول إصلاح نظمها التربوية بهدف إعداد مواطنيها لعالم موجّه بالتقنية، و ما يتطلبه ذلك من مهارات مختلفة عن تلك التي خبرها الإنسان في عقود مضت ،لهذا استقطبت الإصلاحات التربوية المعتمدة على التقنية (Technology–Based Educational Reforms) دعماً سياسياً ومالياً كبيرا في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويطول الحديث عن حال المعرفة التربوية ، والواقع الذى يشير الى فجوة تزداد اتساعا مع مرور الوقت بين الأنتاج والأستهلاك والمؤشرات على ذلك عديدة لاتفى الورقة الحالية بتفاصيلها

ومن ثم يعتبر الأصلاح التربوى ضرورة حتمية للتكيف مع سمات وخصائص هذا العصر الرقمى ومواكبة النمو المعرفى المتزايد بخطى غاية فى السرعة والتطورواعادة التشكيل فى مختلف نواحى الحياة .

obeikandl.com

تحديات التربية فى العصر الرقمى :

أطلق البعض على هذا العصر **بالعصر الرقمي المظلم** (Digital dark age) هو حالة ممكنة مستقبلاً حيث سيكون من الصعب أو المستحيل قراءة الوسائط المتعددة والوثائق الإلكترونية القديمة، لأنه تم تخزينها في صيغة ملفات قديمة وغير مشهورة. وهذاالمصطلح مشتق ومستوحى من العصور المظلمة. وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) في عام 1997م. ،وتم استخدامه مرة أخرى في عام 1998م (https://ar.wikipedia.org/wiki)

وفى كتابهما (العصر الرقمي الجديد .. إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال) حاول Eric& Jared Cohen,2013) رسم مستقبل المجتمع البشرى فى ظل العصر الرقمى الجديد من خلال تناول أبرز سمات العصر القادم، والتي تثير المزيد من القلق العميق. ومن أبرزها : Eric Schmidt & Jared Cohen(2013)

– تطور عمليات التنصت، بحيث لا تقتصر علي عملية رصد محتوي الرسائل بين طرفين فقط، وإنما تتعدي إلي تعديل ذلك المحتوي، وإعادة توجيهه بما يتلاءم مع مصالح الجهة المتنصتة.

– انتشار الطائرات بدون طيار المزودة بالكاميرات، والتي ستقود بلا شك إلي انتهاك خصوصية الأفراد في مجتمعاتهم، حيث ستكون جميع المناطق وتحركات الأفراد مراقبة ومرصودة، وهو ما قد يدفع العالم إلي تأسيس ما يسمي "المناطق الآمنة" التي يتطلب التصوير بها إذن الأشخاص المعنيين.

– ظهور ما يسمي بـ "طالبي اللجوء بسبب الإنترنت"، حيث في ظل النظم السياسية الاستبدادية التي تعمل علي تحجيم حركة المعلومات واستخدام الإنترنت، قد يقوم بعض النشطاء بتقديم طلبات للجوء، والانتقال إلي بلدان أخري، يستطيعون داخلها استخدام شبكة الإنترنت بحرية تامة.

– "السيادة الافتراضية والدولتية"، وهي فرصة قد يتصدر لها أولئك المطاردون في العالمين المادي والافتراضي، والجماعات ذات القومية والثقافة الواحدة، والتي تفتقد وجود دولة رسمية تشملهم، حيث يمكنهم تأسيس شبكة إلكترونية تجمعهم في العالم الافتراضي، يمارسون من خلالها نوعا من السيادة الافتراضية، وهو الأمر الذي ربما يكون له تأثير في اتجاه التأسيس الفعلي لدولتهم، مثل تأسيس الشبكة الكردية لأكراد سوريا، والعراق، وتركيا، وإيران كنوع من الاستقلال الظاهري.

– "السلطة التقديرية"، تلك التي سوف تمتلكها منظمات مثل "ويكيليكس"، خاصة في ضوء توقع بروز العديد من المنظمات، مثل ويكيليكس، في التعامل مع البيانات والمعلومات التي تمتلكها، فتحدد متي تتم إذاعة تلك المعلومات، ومتي يتم إخفاؤها، وذلك بغض النظر عن الأضرار التي قد تلحق بأفراد أبرياء نتيجة ذلك.

– انتشار الإرهاب الإلكتروني، حيث ستعمد الدول والجماعات الإرهابية تقنيات عسكرية تعتمد علي سرقة الأسرار التجارية، والحصول علي المعلومات السرية، واختراق الأنظمة الحكومية للدول، ونشر المعلومات المضللة.

- تعاظم فرص الدول الصغيرة علي مستوي السياسة الخارجية، حيث يذهب المؤلفان إلي أن امتلاك القوة في العالم المادي لا يمثل ضمانة لامتلاك القوة في العالم الافتراضي، وهو ما يمثل فرصا للدول الصغيرة التي تمتلك الشجاعة، وتبحث عن دور يتجاوز وزنها في العلاقات الدولية، وذلك من خلال استغلالها لتلك التناقضات التي قد تعتري سياسات الدول الكبري ما بين العالمين المادي والافتراضي علي مستوي السياستين الداخلية والخارجية.

بعض ملامح الواقع التربوى :

إن وصف الواقع التربوى العربى ومحاولات الأصلاح أكبر من أن تعرضه أو تحصيه الورقة الحالية ، ولكن البحوث والدراسات السابقة–وهى عديدة –وكذلك مشاهدة الواقع التربوى العربى تشير الى أوضاع سيئة تعكسها صورة هذا الواقع ، فعند النظر الى نظام التعليم من خلال عدة زوايا مثل القبول والكفاءة والعالة والجودة والتمويل والأدارة ...الخ نشاهد :

–فلسفة التعليم : مازالت فلسفة التعليم العربى غير محددة المعالم ، وهى فى موقف متأرجح

–القبول : افتقار عمليات القبول الى سياسات واقعية ومعايير دقيقة للأختيار والأنتقاء والتوجيه والأرشاد وفق قدرات المتعلمين

–الكفاءة : الداخلية ،مسب مرتفعة للنجاح بشكل غير مسبوق تارة، ونسب متدنية جدا تارة أخرى ،

–العدالة : العدالة التعليمية حدث ولاحرج فى قصور تكافؤ الفرص والمساواة فى أشكال التعليم وأنواعه وتخصصاته والأنفاق عليه وتمويله

–الجودة: ورقية الى حد كبير ومخيف نتيجة تدنى الأتقان والدقة والكفاءة

–الأدارة: ورقية فى غالب الأحوال ،ادارة روتينية تفتقد الى الأبداع ومهارات القيادة و

-التمويل : قصور فى مخصصات التمويل وتدنى نسب الأنفاق وعدم الأستغلال الأمثل للموارد المتاحة وان كانت شحيحة

-المخرجات التعليمية : مخرجات هزيلة تفتقد المهارات المهنية للتعامل مع متطلبات سوق العمل

وبصفة عامة تظهر شواهد الواقع انخفاض مستويات المؤشرات الكمية والكيفية المرتبطة بمدخلات نظام التعليم وعملياته الداخلية ومخرجاته .(الحوت،2015)

وعند إمعان النظر في النظام التربوي العربى القائم ، ومع إتباع منهج تحليل النظم لتشخيص المشكلات والمعوقات المرتبطة يتبين أنه يعانى من(محمد خيري و محمد محمود ، 2014 ، ص ص 17-18):

- الافتقار إلى التكيف مع احتياجات المجتمع وسوق العمل
- قصور البرامج الدراسية وانخفاض مستوى إعداد وتأهيل المعلم
- قصور الوفاء بالحقوق الدستورية لجميع الأطفال التى تكفل توفير التعليم الأساسي للصفوف من الأول إلى التاسع (وان كانت بعض الدساتير العربية قد راعت ذلك مؤخرا)، من حيث :

- النقص في المبانى المدرسية
- عدم ملائمة الكثير من المبانى الحالية وضعف تجهيزاتها
- ازدياد إعداد الأميين نتيجة للتسرب وانخفاض مستوى الأداء في التعليم الأساسي.
- عدم توفر موارد مالية كافية لإجراء البحوث التربوية بالجامعات
- الأفتقار الى سياسة تعليمية ثابتة
- ضعف الارتباط بين التعليم الجامعي والبحث العلمي

قصور الرعاية الثقافية للمعلم سواء الثقافة العامة أو الثقافة المتخصصة

- عدم وجود نقله نوعية فى التعليم من خلال إجراء تعديل نوعى وجذري في المناهج لمواكبة الوتيرة السريعة للتطورات المحلية والعالمية خدمة للفرد والمجتمع
- عدم وجود تفاعل واسع مع التطورات التقنية المعاصرة وخاصة التفجر المعرفي والثورة المعلوماتية

obeikandl.com

توجهات البحث التربوى :

صورة الوضع الراهن للبحث التربوي :

من خلال اطلاع الباحث على 332 بحوث فى (64) مجلة عربية لنشر البحوث التربوية ، وكذلك بحوث مؤتمرات وعددها (28 مؤتمر) عقدت فى عدة دول عربية ،علاوة على مواقع بعض الجامعات العربية ، ومواقع الانترنت بشكل عام، وكذلك من خلال تحكيم البحوث لأكثر من عشرين مجلة علمية عربية ، بالإضافة الى تحكيم انتاجات علمية للترقي لدرجتي أستاذ وأستاذ مشارك ، ومناقشة العديد من أطروحات الماجستير والدكتوراه فى مصر ومعظم دول الخليج العربي ،من خلال كل ذلك تبدو الإشكالية (فى توجهات البحث التربوي العربي إجمالا) والتي تتضح بعض معالمها فيما يلى (وهى خلاصة لبحث علمي قام به الباحث فى أبريل 2014) ونشر فى مؤتمر علمي (جامعة سوهاج،2014) :

تشيرنتائج البحث الى:

- أن البحوث التي يتضمنها الإنتاج العلمي التربوي العربي(وعددها 332 بحوث) تتوزع على 25 مجالات .
- أن هذه المجالات متنوعة وتعالج قضايا هامة ومتنوعة
- أن هذه المجالات تعالج بعض مشكلات التعليم العربي
- أن هناك تباينا كميا بين توجهات هذه البحوث
- أن مجال ضمان الجودة والاعتماد حاز الأهمية الأكبر بين مجالات البحوث (61 بحث) بنسبة مئوية حوالي 4و18% من العدد الكلى للبحوث المنشورة .
- أن خمسة مجالات فقط من بين 25 مجال حظيت بنسبة حوالي 55% من أجمالي البحوث حيث أن مجموع بحوث هذه المجالات الخمسة بلغ 184 بحوث ، وهذه المجالات الخمسة هى على الترتيب :

1- ضمان الجودة والاعتماد (61 بحث بنسبة 4و18%)
2- الإدارة المدرسية والأشراف التربوي (36 بحث بنسبة 11%)
3- التطوير والإصلاح المدرسي (34 بحث بنسبة 2و10%)
4- تخطيط التعليم واقتصادياته (33 بحث بنسبة 10%)
5- الفكر التربوي الإسلامي (20 بحث بنسبة 6%)

وعلى الرغم من التنوع في الإنتاج التربوي العربي إلا أن معظم البحوث تمت في مجالات محدودة ، ومعظم المجالات الأخرى مهملة ، ،وإن كان مجال ضمان الجودة والاعتماد حاز المركز الأول، فهذا يتمشى مع الاتجاهات العالمية فى الآونة الأخيرة ، والمنطقي أن تتحسن جودة التعليم العربي ، إلا أن العكس هو الصحيح ، وربما يفسر ذلك بأن هناك شبه انفصال بين البحث التربوي والممارسة في الميدان التعليمي بحد ذاته. فالبحوث ونتائجها في واد والممارسة التعليمية في واد آخر لا يلتقيان، ويترتب على هذا بالضرورة إهدار في رأس المال المادي والبشرى معا، وهذا بلا شك يقلل من القيمة المضافة للإنتاج التربوي العربي في بيئته .
وضابط البحث التربوي العربي المدقق سوف يكتشف أن البحوث مجرد تمارين بحثية مبذول بها جهد كبير لكنها – فى غالب الأحيان – بعيدة عن المشكلات الحقيقية وقضايا التنمية الملحة فى المنطقة ، وأن هذه البحوث لاتسير وفق خطة مستقبلية أو خريطة بحثية تخدم التنمية وتدعم قضاياها .

والوضع الراهن يشير إلى ضعف مستوى مخرجات التعليم والشكوى تكاد تكون مستمرة من هبوط مستوى الخريجين سواء في التعليم الجامعي أو قبل الجامعي . حيث تشير الدراسات إلى أن أولياء الأمور يعبرون عن عدم رضاهم عن التعليم ، كما أن مؤسسات العمل والإنتاج تشكو من قصور مهارات الخريجين اللازمة لدفع مسيرة الإنتاج في عصر متجدد .ولهذا ارتفعت أصوات كثيرة تنادي بالإصلاح فتجرى البحوث وتعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات ....الخ

ومداخل الإصلاح التعليمي عديدة ، الإدارة والتمويل وعمليات القبول والامتحانات وتطوير المناهج وغيرها. ولعل أحد مداخل الإصلاح التعليمي الأكثر أهمية في عالم اليوم هو البحث العلمي، والبحث العلمي أحد الوظائف الأساسية للجامعة وهو من الضرورات التي تحتمها ظروف الحياة المستمرة حيث أنه يتحكم في سيطرة الإنسان على بيئته الداخلية والخارجية .

وهناك عدة بحوث انتهت إلى أن البحث التربوي يمر بأزمة وأنه دون المستوى الذي يعوقه عن خدمة الميدان ، وأبعاد هذه الأزمة كثيرة ، من أهمها :

- قصور الإشراف العلمي على البحوث في مرحلة الدراسات العليا
- نقص التمويل المخصص للبحث التربوي .
- ضعف التقاليد الجامعية للبحث واهتزاز مفهوم الأمانة العلمية .
- قصور نظام إعداد وتأهيل الباحثين في الميدان التربوي .
- خلو الكثير البحوث من مشكلات الواقع التعليمي .
- نمط البحوث الغالب هو الوصف لرصد الواقع التعليمي فقط.
- الافتقار إلى سياسة علمية مخططة للبحث التربوي .

هذه الأزمة تعكس قصور البحث التربوي عن تحقيق أهدافه ، وربما تكمن هذه الأزمة في البحث نفسه أو في الباحث أو في المؤسسة البحثية ، وقد تكون الأزمة مجتمعة فيها كلها في آن واحد .

وبناء على ما تقدم فهناك حاجة ماسة إلى دراسة أولويات البحث التربوي ودعم قضايا التنمية العربية

وعلى الرغم من التنوع في الإنتاج التربوي العربي إلا أن معظم البحوث تمت في مجالات محدودة ، ومعظم المجالات الأخرى مهملة ، ،وإن كان مجال ضمان الجودة والاعتماد حاز المركز الأول، فهذا يتمشى مع الاتجاهات العالمية ، والمنطقي أن تتحسن جودة التعليم العربي ، إلا أن العكس هو الصحيح ، وربما يفسر ذلك بأن هناك شبه انفصال بين البحث التربوي والممارسة في الميدان التعليمي بحد ذاته . فالبحوث ونتائجها في واد والممارسة التعليمية في واد آخر لا يلتقيان، ويترتب على هذا بالضرورة إهدار في رأس المال المادي والبشرى معا، وهذا بلا شك يقلل من القيمة المضافة للإنتاج التربوي العربي في بيئته .

<u>قبل الخاتمة :</u>

نقد عام و بعض الملاحظات على الإنتاج العلمي التربوي العربي:

إضافة الى ما سبق تقديمه من أوجه نقد تخللتها صفحات البحث الحالي ، وفى خلاصة يمكن القول بأوجه نقد عامة تتلخص فيما يلى :

– لا يخلو الإنتاج العلمي التربوي العربي من مميزات

– تنوع المجالات التي يتناولها الإنتاج العلمي التربوي العربي

– تنوع أوعية النشر بين مجلات ومؤتمرات وندوات

– التركيز على مجالات محدودة في البحوث

– زيادة كم البحوث مقابل الكيف (الجودة)وإن كانت هذه الملاحظة تحتاج بحث مستقل

– التكرار في موضوعات البحوث

– التكميم ، المبالغة في استخدام الإحصاءات دون داع

– قدم المصادر العربية والأجنبية المستخدمة في كثير من البحوث

–استخدام مواقع الأنترنت بشكل مبالغ فيه وبقدر كبير

– بعد بعض البحوث عن المشكلات الواقعية للمجتمع العربى

– بحوث بعض المؤتمرات قد لا يتم تحكيمها بشكل علمي

– غياب بعض مقدمي البحوث عن المشاركة وألقاء البحوث بأنفسهم في المؤتمرات والندوات

–المعرفة المنتجة غالبا قد لا تستهلك ولا تستخدم في التطوير والإصلاح (انفصال بين الممارسة والتطبيق)

– العزوف عن الترجمة في الميدان التربوي إلا نادرا جدا

من أسباب ضعف الإنتاج العلمي التربوي العربى : (من المسئول؟)

يعتقد الباحث أن هناك عدة جهات مسئولة عن ضعف الإنتاج التربوي العربي هي:

1–الباحثون أنفسهم

2–لجان الأشراف على البحوث

3– جهات النشر(المجلات والمؤتمرات العلمية)

4– المؤسسات البحثية ومراكز البحوث

5– لجان الترقية والمحكمون (الضوابط)

ويمكن الإشارة الى مسئولية كل من هذه الجهات من خلال طرح التصور المأمول فيما يلى :

(1)الباحثون :

باحثو أطروحات الماجستير والدكتوراه هم مشروع أعضاء هيئة التدريس، ومن المهم اختيارهم بدقة واهتمام بالغين سواء عند التعيين في الوظائف أو عند اختيار موضوعات البحوث، وتبنيهم أثناء عملية الأعداد فهي أهم مرحلة من مراحل مشروع اعداد أساتذة المستقبل، والأشراف العلمي

obeikandi.com

على الأطروحات عامل حاسم في عملية الأعداد والتأهيل ،والباحثون من خارج الحرم الجامعى كذلك كلهم مشروعات رائدة وقائدة كل فى مجال عمله التعليمى وغيره

(2) لجان الأشراف على البحوث التربوية :

هناك اتهامات موجهة الى المشرفين منها كثرة أعداد الطلاب ،اهمال الطلاب،فرض موضوعات بحثية بعينها على الباحثين،فرض الأراء ،عدم مناقشة الباحثين والأستماع الى أرائهم ، قصور التجديد فى موضوعات البحث التربوى ،هذه الأتهامات تحتاج الى مراجعة ولايمكن تعميمها بالطبع لكنها يجب أن تؤخذ بعين الأعتبار .

(3)جهات النشر العلمي (المجلات والمؤتمرات)

إعادة النظر في مستوى المجلات العلمية بحيث لا يسمح بإصدارها إلا عند توفر شروط معينة يقول بها نخبة من الأساتذة المتخصصين في الميدان ،ووضع ضوابط علمية لعقد المؤتمرات التربوية ، وآلية الحضور والمناقشة وقبول البحوث للنشر بها

(4)المؤسسات البحثية ومراكز البحوث :

وعليها الدور الأكبر في تقييم مسيرة البحث العلمي والعمل على الارتقاء بمستوى جودته وتوفير الدعم المادي المناسب لها ، ورسم خريطة بحثية مستقبلية ضمانا لعدم التكرار والإهدار التعليمي في الوقت والجهد والمال دون طائل .

(5)لجان الترقية والمحكمون :

لجان الترقية عليها دور كبير من منطلق مهامها الأكاديمية ومن مسؤوليتها عن أتخاذ القرار الجماعي النهائي لصلاحية الإنتاج العلمي من عدمه للترقية ، بداية من تسلم الإنتاج للفحص ومرورا بالتحكيم وانتهاء باتخاذ القرار، وليس من المقبول الاعتماد على عدد البحوث والكتب التي ينشرها الأستاذ حتى يكون ضمن أعضاء اللجنة العلمية ، فكثير من الأساتذة ينسبون بحوث طلابهم الى أنفسهم وتنشر باعتبار أنهم اصحابها، كما أن الضوابط الحالية لفحص الإنتاج العلمي لا تستقيم مع المأمول لضمان أعلى قيمة مضافة للإنتاج التربوي، فمثلا كان نصيب الكلية من أجمالي التقييم (الأنشطة) يمثل حوالى 30%(30 درجة) وقد تم أنقاصه الى 20

درجة في الدورة الحالية ، والمأمول أن يتقلص الى 10 % في الدورة القادمة، واللجان العلمية مناط بها اعادة النظر باستمرار في ضوابط الترقيات وتحكيم الإنتاج العلمي ضمانا لتحقيق جودته .

مستقبل البحث التربوى :

مقترح طموح (مأمول) للنهوض بالبحث التربوي العربي وتحسين واقعه وضمان جودته (مقترح الميمات العشرة)

الميمات العشرة اللازمة لصناعة منظومة البحث التربوي لخدمة المجتمع العربي :

برغم الجهود التي بذلت – ولا زالت – في مجال البحث التربوي العربي وأشكال التعاون القائمة – وإن كانت محدودة – بين مؤسسات البحث التربوي العربي والعالمي ، ورغم الكم الهائل من هذه البحوث ، إلا أن العائد منها ما زال محدودا ، وغير مؤثر بدرجة فاعلة في الميدان التعليمي ، حيث ما زالت الفجوة قائمة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية واتخاذ القرار ، وهناك مؤشرات عديدة تنبئ عن أزمة البحث التربوي في الوطن العربي مما يعوقه عن تحقيق أهدافه ويفقده أهميته .

وبرغم أن البحث التربوي في كليات التربية بمثل السواد الأعظم من مجموعة البحوث التربوية في مجملها في جامعات ومعاهد وكليات مصر والوطن العربي (التي تزيد عن400) حكومية وخاصة ، إلا أن كليات التربية يتسم دورها الريادي بالقصور والضعف مما يجعلها غير قادرة بوضعها الحالي علي قيادة الإصلاح التعليمي في الوطن العربي ، ومن ثم يصبح دورها غير فعال في خدمة المجتمع العربي وقضاياه .

وحتى تتمكن كليات التربية من خدمة مجتمعها العربي عليها أن تكون رائدة وقائدة للإصلاح والتطوير والتغيير وذلك من خلال عدة مهام وأولويات ، علي رأسها البحث التربوي .

وحتى يمكنها ذلك عليها أن تعيد النظر في منظومة البحث التربوي فتعيد صناعة هذه المنظومة من جديد لخدمة المجتمع العربي ، إن ذلك يمكن من خلال الميمات العشرة التي تقترحها الورقة الحالية وهي :

م1 = مؤسسة البحث التربوي .

م2 = معلم / باحث / عضو هيئة تدريس .

م3 = موضوع البحث التربوي .

م4 = منهجية البحث التربوي.

م5 = مال / تمويل البحث التربوي .

م6 = معايير جودة البحث التربوي .

م7 = معرفة / تطبيق / ممارسة .

م8 = ميثاق أخلاقي للبحث التربوي .

م9 = مسئولية الباحث عن بحثه.

م10= محاسبية : تقويم البحث / الباحث .

مصادر الورقة

-الحوت،محمد صبر(2015) تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل:لماذا المأمول .زفى ضوء أحوال الواقع،مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق،ا لعدد 87،الجزء الأول

-الالكترونية – الخميس 9 ذي القعدة 1427هـ – 30 نوفمبر 2006م – العدد 14038

متاح على الموقع : http://dr-alsaleh.com/?p=1786

-غنايم، مهنى محمد(2015) الأصلاح التربوى العربى فى العصر الرقمى ضرورة حتمية ....لماذا ؟ وكيف ؟ مؤتمر التربية العربية فى العصر الرقمى الفرص والتحديات ،الفترة 12-13 أكتوبر ،كلية التربية جامعة المنوفية

-غنايم، مهنى محمد (2015) أولويات البحث التربوى ودعم قضايا التنمية فى المجتمع الخليجى

obeikandi.com

المؤتمر الدولى التربية ودعم قضايا التنمية فى المجتمع الخليجى، جامعة الكويت، **الفترة من 16- 2015/3/18**

-غنايم ، مهنى محمد(2014) الإنتاج العلمي التربوي فى البيئة العربية .....الواقع والمأمول، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر "الإنتاج العلمي التربوي فى البيئة العربية، القيمة والأثر "كلية التربية جامعة سوهاج (26-27) أبريل 2014

- غنايم، مهنى محمد(2009) معوقات البحث العلمي العربي ومعايير جودته ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي ،مركز تطوير الأداء الجامعي جامعة المنصورة،

11-12 مارس

-غنايم، مهنى محمد(2005) البحث التربوي في خدمة المجتمع العربي ،ورقة علمية مقدمة إلي مؤتمر: دور كليات التربية في إصلاح التعليم خلال الفترة(12-13) نوفمبر كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة،

-محمود، محمد خيري & على ،محمد محمود (2014) تأملات فى مناهج وادوار المعلم فى تحقيقه لإصلاح منظومة التعليم ، مؤتمر " إصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي رؤي وتوجهات " ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، 3- 4 يونيو 2014 .

-مكاوى، محمد محمود البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل 2015/9/18

متاح على الموقع :http://www.journal.cybrarians.org/index.php

- Eric Schmidt & Jared Cohen(2013)The New Digital Age: Reshaping the future of People ،Nations and Business،(United States: Alfred A. Knopf

- http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

عرض : عرض محمد سعد العربى(مكتبة الأسكندرية) دخول 2015/9/19

obeikandi.com